مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٤٠٧٤**

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد آل خليفة
	البرازيل	السيد كورديرو
	الصين	السيد تشن شو
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد تيكسيرا دا سيلفا
	كندا	السيد دوفال
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد شيفرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/1999/908)

تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/1999/1184)

99-86597

*9986597

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/1999/908)

تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/1999/1184)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي هايتي وفنزويلا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لولونغ (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد بيفيرو (فنزويلا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقريرا الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، الوثيقتان S/1999/908 و S/1999/1184.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/1202، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين، والبرازيل، وفرنسا، وفنزويلا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد لولونغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يشرف على نهايته. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم، السفير سيرجي لافروف، الذي ترأس المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي - والتي تم تمديدها باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٢١٢ (١٩٩٨) في جلسته الـ ٣٩٤٩، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ - تنتهي اليوم.

وكان لا بد من أن تستمر مهمة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لمساعدة حكومة هايتي وذلك بتوفير الدعم والمساعدة لها لكفالة إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية، وعلى وجه الخصوص من خلال الإشراف على أنشطة الإدارة المركزية وتعزيز قدرتها على إدارة المعونة الدولية المقدمة إليها من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف.

فبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي ومختلف البعثات التي سبقتها في هايتي بدءا بوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، التي خلفت القوة المتعددة الجنسيات، اضطلعت جميعها بولاياتها في بيئة مؤاتية. ويمكن لمجلس الأمن الذي أذن بها، أن يعتز بهذه الحقيقة.

بيد أنه لا يزال يتعيَّن عمل الكثير. فالمعركة من أجل الديمقراطية لم تُكسب بعد. لقد قطعنا شوطا طويلا، وتم تحقيق نتائج هامة وملموسة، إلا أن العناصر التي تنطوي على تهديد لا تزال قائمة ويمكن أن تعكس مسار الاتجاه نحو التقدم.

وتجري متابعة بناء المؤسسات بالرغم من الصعاب العديدة. والمشاكل المحلية والضغوط الخارجية تهدد بإضعاف وتقويض هذه المؤسسات، وتعمل على إعاقة تقدمها نحو التنمية الكاملة وتحقيق الطابع المهني.

وزاد من صعوبة دور الشرطة الوطنية الهايتية والعمل الذي أنجز ضخامة المشاكل التي تؤثر على رفاه

شعبنا والقيود التي تعوق التنمية. وهذه المشاكل الأساسية تشكل على حد سواء سببا ومظهرا من مظاهر تأخر التقدم في البلاد، وتقف عقبة في طريق الاستجابة للاحتياجات الملحَّة للغالبية الساحقة من السكان.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الفقرة ٨ من القرار ١٢١٢ (١٩٩٨)، التي تدعو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الإسهام في وضع برنامج طويل الأمد لتقديم المساعدة إلى بلدي.

ولقد استجاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا النداء باتخاذ القرار E/1999/L.35، الذي جاء نتيجة العمل المكثف الذي اضطلع به الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي.

وتم إرساء الأساس لاتباع نهج جديد إزاء المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للبلدان التي خرجت لتوها من الأزمات. وفي حالة بلدي، هناك تحد جديد يتعيَّن علينا مواجهته، وهو تحد كبير يتمثل في: ترجمة مختلف التوصيات الواردة في القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى واقع ملموس.

والأمين العام في تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن (S/1999/1184) والمؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ينص، لدى مناقشة المساعدة التي يحتمل تقديمها إلى هايتي بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، على أن بإمكان بعثة جديدة أن تضطلع بتنفيذ المهام التي تنفذها حاليا بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي، بهدف مساعدة الحكومة في قطاعات ذات أهمية حاسمة لتعزيز الديمقراطية، مثل قوة الشرطة والعدالة وحقوق الإنسان.

وأشار الأمين العام إلى أنه يمكن القول إن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي قد أسهمت إسهاما كبيرا في التطور المؤسسي وفي إصلاح الشرطة الهايتية، وأضاف أن انتهاء ولايتها يمثِّل نهاية عمليات حفظ السلام في هايتي. وأضيف أن ذلك يبرز الدور الضروري للمجتمع في التسوية السلمية للصراعات فيه.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن رئيس جمهورية هايتي رينيه بريفال، في رسالته إلى الأمين العام المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب عن شكره للأمم المتحدة على وزع البعثة، التي أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز أداء الشرطة والاستقرار في البلاد. ومع ذلك، ومن أجل الاستمرار في العمل الذي اضطلع به من قبل، فإن دعم المجتمع الدولي في هذا المجال سيظل ضروريا.

وعليه، فإن جمهورية هايتي تود إنشاء بعثة للدعم المؤسسي، لا يكون أعضاؤها من العسكريين أو المسلحين، لدعم عملية إضفاء الطابع الديمقراطي، ومساعدة الحكومة الهايتية في تعزيز جهاز القضاء وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية.

ومشروع القرار S/1999/1202 بشأن مرحلة الانتقال إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، وكذلك مشروع القرار الذي ينص على إنشاء البعثة المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/54/L.36، يجسدان هذه الشواغل، ويحدونا الأمل في أن تتم الموافقة عليهما من الهيئات المعنية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان حكومة هايتي وشعبها لجميع أولئك الذين أظهروا التفهم والدعم لنا في طريقنا الصعب نحو الوفاء بمتطلبات الديمقراطية والتنمية والعدالة، وبخاصة مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بمسألة هايتي، وللمشاركين في تقديم مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هايتي على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1999/1202) المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيمتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على مشروع القرار المتعلق ببعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لأسباب مبدئية نوجزها بما يلي.

أولا، إن مجلس الأمن بتمديده ولاية البعثة ينتهك مرة أخرى قراره ويضع نفسه فعلا في موقف مضحك. فحقيقة أن كلمة "استمرار" استخدمت في النص بدلا من

عبارة "لتمديد الولاية" لا تغير من جوهر المسألة. وذلك في رأينا مجرد محاولة لتمويه المعنى الحقيقي لهذا الحدث.

وثانيا، والأهم من ذلك كله، أن رئيس هايتي، رينيه بريفال، حدد موقفه بوضوح في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وشكر الأمم المتحدة على العمل الذي اضطلعت به بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وأعرب عن رغبته في ألا يكون أعضاء البعثة الجديدة التي ستُنشأ من العسكريين أو المسلحين. وهذا النهج يخالف ما ورد في مشروع القرار المعروض علينا.

ونعتقد أنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا بتمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي إذ أن الحكومة الهايتية لم تتقدم بأي كتاب رسمي بهذا الصدد.

وفي الختام، نعتبر أن من الأهمية بمكان التأكيد على أن الاتحاد الروسي سيؤيد إنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، لأننا مقتنعون بضرورة الوجود الإضافي للأمم المتحدة في هذا البلد. والأساسي في الأمر هو أن هذا الوجود ينبغي أن يكون متعدد الجوانب وينبغي ألا يتعارض مع رغبات البلد المضيف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/1202.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الاتحاد الروسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت، اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٢٧٧ (١٩٩٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): لقد اعتمدنا أساسا تدبيرا تقنيا يستهدف تسهيل الانتقال السلس بين البعثات الموزوعة حاليا. وإنني أشير إلى البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة الجديدة المدنية الدولية للدعم في هايتي التي ستنظر الجمعية العامة قريبا في مشروع قرار يتعلق بها. والأمين العام، في الفقرة ٤٤ من التقرير الأخير الذي قدمه (S/1999/1184)، يعترف بضرورة ضمان الانتقال السلس.

لقد بدأ اعتماد القرار ١٢١٢ (١٩٩٨) عملية تنسيق بين الهيئات الرئيسية في هذه المنظمة. فعلى أساس قرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي ١٩٩٩/١١ أعدت مجموعة أصدقاء الأمين العام لهايتي، بالتشاور مع الأمانة العامة وحكومة هايتي مشروع القرار المنشئ للبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، التي صدقت عليها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونحن نؤكد أن القرار الذي اعتمدناه لتونا هو أيضا قرار غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة. فنحن نختتم واحدة من الحلقات الأخيرة في عملية التنسيق بين مختلف المراحل المشتركة في تسوية الصراع. إن حفظ السلام - وهو الهدف الذي من أجله أنشئت بعثة الشرطة المدنية في هايتي والبعثات الأخرى السابقة عليها - يعقبه الآن توطيد السلام والمؤسسات الحكومية والنظام الديمقراطي. وفي كل مرحلة، اضطلعت كل هيئة من الهيئات الرئيسية المشاركة بأداء واجبها على أكمل وجه. وقد أعربت الأرجنتين عن التزامها بدعم المؤسسات الديمقراطية في البلد الشقيق هايتي بتوفير الموارد وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، منذ بداية وجود الأمم المتحدة.

مرة أخرى، نعرب عن شكرنا لجميع أعضاء المجلس الذين وافقوا على هذا التمديد التقني والانتقالي. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد جوليان هارستون لطريقته الممتازة في الاضطلاع بمهامه كممثل للأمين العام، ونحن نرحب بالسيد ألفريدو لوبيز كابرال الذي حل محله، والذي نقدم له دعمنا الكامل في اضطلاعه بالمهمة ذاتها.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة هذا

الاقتراح بمواصلة مهمة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠. ويتيح هذا الإجراء للأمم المتحدة الوقت الثمين اللازم لتعيين الأفراد ذوي المهارة التقنية اللازمين لإنجاز ولاية بعثة المتابعة، البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. ويمثل إنشاء البعثة الجديدة مرحلة جديدة في شراكة المجتمع الدولي مع هايتي. فهو يدفع قدما بأعمال بعثة الشرطة المدنية في هايتي إلى الأمام والبعثات السابقة عليها من أجل إنشاء قوة شرطة على مستوى عال من الاحتراف، الذي بدأ عقب استعادة الديمقراطية في عام ١٩٩٤. ولكنه يوجه هذه الشراكة أيضا إلى اتجاهات جديدة.

ويعبِّر الانتقال خلال الشهور القليلة المقبلة من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي إلى البعثة المدنية الدولية في هايتي عن الحقائق المتغيرة في نمط المساعدة الدولية الأنسب لهايتي اليوم. فقد تجاوزنا الآن العمل الشاق المتمثل في إنشاء قوة شرطة محترفة، نظرا لأن ما يقرب من ٦٠٠٠ فرد من المعيَّنين منذ عدة سنوات نضجوا الآن وأصبحوا ضباطا متمرسين. وعلينا أن نركِّز الآن على ضمان استدامة الشرطة الوطنية الهايتية على المدى الطويل. وحتى يتحقق ذلك، يحتاج المجتمع الدولي لأن يركِّز على تعميق القدرات الإدارية للقوة من المستوى المتوسط إلى المستوى الأعلى، ومساعدتها على إدارة البرامج والموارد المالية والمعدات والأفراد على نحو أفضل.

وفي إطار هذا الدور الجديد فإن الشرطة الدولية المسلحة الموحدة الموجودة حاليا في هايتي سيحل محلها مستشارون فنيون - ومن المعهود أن يكون هؤلاء من كبار ضباط الشرطة الرسميين في أوطانهم - وسوف يعملون في بورت أو برنس وفي كل إدارة من إدارات هايتي التسع لإنشاء كوادر من قادة الشرطة ومديريها في هايتي.

وعلينا أيضا ألا نكون متحيزين أثناء تقييمنا للحالة الراهنة في هايتي، وأن نسلِّم بأن نظام العدالة قد عجز عن أن يواكب تقدم الشرطة في هايتي. والواقع أن ضعف القطاع القضائي، ما لم يعالج على وجه السرعة، يمكن أن يقوض جهودنا الطويلة الأمد التي بذلناها مع الشرطة الوطنية الهايتية. علاوة على أن الخلل في إقامة العدل يشكل تهديدا طويل الأمد لحماية حقوق الإنسان الأساسية لشعب هايتي.

لذلك، من المناسب أن ترتبط ركائز الدعم التي ستوفرها البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي أيضا بجهود منفصلة، وإن تكن معززة لبعضها البعض، تستهدف تقوية القطاع القضائي وتحسين الاحترام لحقوق الإنسان في هايتي على المدى البعيد. ومن خلال جهود بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، والبعثات السابقة عليها، والبعثة المدنية للدعم في هايتي، ساعد المجتمع الدولي هايتي على تحقيق التقدم في مجالات هامة للغاية لأي مجتمع عادل وديمقراطي. ولكن العمل لم ينجز بعد، ونحن اليوم نخطو الخطوة الثانية على طريق شراكتنا مع هايتي.

السيد كورديرو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): كانت البرازيل من مقدمي مشروع القرار بتمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى آذار/مارس ٢٠٠٠ الذي اعتمده المجلس لتوه. ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة ستوافق عن قريب على إنشاء بعثة جديدة متكاملة في هايتي لتقديم المساعدة في المجالات الحساسة المتعلقة بتدريب الشرطة، وفي العملية الانتخابية، والعدالة وحقوق الإنسان، وهي مسائل حيوية بالنسبة لتدعيم الديمقراطية في البلد.

إن إنشاء بعثة مدنية دولية جديدة للدعم في هايتي سوف يتيح اختتام انشغال مجلس الأمن بحفظ السلام في هايتي. وسوف تركز المساعدة الدولية من الآن فصاعدا على الانتقال إلى بناء السلام من خلال برنامج للدعم طويل الأمد يشارك فيه مجتمع المانحين وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز مشاركة مباشرة. وإذ نضع في اعتبارنا ذلك المنظور، فإن القرار الذي اعتمده المجلس اليوم سيتيح الوقت الضروري لتحقيق الانتقال السلس حتى يمكن تشغيل البعثة الجديدة تشغيلا كاملا.

ويستجيب الانتقال إلى شكل جديد من أشكال المساعدة الدولية لهايتي استجابة مباشرة للمخاوف المعرب عنها في القرار ١٢١٢ (١٩٩٨)، الذي اعتمده مجلس الأمن منذ عام. ويسعدنا أن نلاحظ المساهمة الأساسية الشديدة الفعالية من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمساعدة على صياغة هذا النموذج الجديد لوجود الأمم المتحدة في هايتي. ومن دواعي الفخر أنه بفضل مبادرة من السفير سيسلو أموريم أن تضمن القرار ١٢١٢ (١٩٩٨) تقديم دعوة خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للإسهام في وضع برنامج طويل الأمد للدعم من أجل هايتي.

لقد كانت البرازيل أحد الأعضاء الخمسة في الفريق الاستشاري الذي أعد التوصيات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي استجابة لتلك المبادرة. ومن رأينا أن هذه الحالة التجريبية فتحت الطريق لمزيد من تعزيز التعاون بين المجلسين في مجال معالجة المسائل المتعلقة بالانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في حالات ما بعد الصراع.

تجد هايتي نفسها في مفترق طرق حساس للغاية. وسيبعث اعتماد هذا القرار برسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي ما زال ملتزما بمساعدة شعب هايتي. كما أن لاعتماده تعبير عن تصميمنا على كفالة الاتساق والاستمرارية في الجهود الرامية لدعم الاستقرار الطويل الأمد في هايتي.

أخيرا، نود أن نعرب عن امتناننا لوفد كندا، إلى جانب أعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام لهايتي الآخرين، لقيامهم بقيادة العملية في تشاور وثيق مع حكومة هايتي.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أيَّد الوفد الصيني دائما جهود الأمم المتحدة لمساعدة شعب هايتي للتغلب على أزمته السياسية والبدء في التعمير الاقتصادي. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها بعثة الشرطة التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي لمساعدة شعب هايتي في جهوده من أجل التعمير. وقد لاحظنا أن الرئيس بريفال، رئيس هايتي، في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب عن الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة دعم عملية السلام في هايتي وأن تنشئ بعثة جديدة في وقت مبكر. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. ونأمل أن تبت الجمعية العامة في القرار ذي الصلة في وقت مبكر.

ونعتقد أنه عندما تستقر الحالة برمتها في هايتي، فإن الأمم المتحدة يتعيَّن عليها أن تركِّز جهودها على مساعدة هايتي على مكافحة الفقر وإصلاح الاقتصاد. لذلك، وفي ضوء الحالة العامة في هايتي، كان من رأينا دائما أنه ينبغي لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أن تنظر في استكمال عملها حتى تتمكن الوكالات ذات الصلة من القيام بدور أعظم في بناء السلام.

ونأمل بإخلاص أن تتمكن هايتي من المحافظة على الاستقرار، وأن تمضي قدما، بفضل المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في وقت مبكر.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): قدمت كندا مشروع القرار الذي يسر اعتماده استمرار بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠. وقُمنا بذلك في نهاية عملية طويلة تتعلق بالانتقال من بعثات حفظ السلام إلى بعثات بناء السلام والتعمير بعد الصراع. ومن الأهمية الإشارة إلى أن البرازيل هي التي عرضت هذه المسألة على المجلس، وعملت، حسبما قال ممثل ذلك البلد، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مع أصدقاء الأمين العام لهايتي على رسم النهج الجديد من أجل الانتقال من بعثات حفظ السلام إلى بعثات بناء السلام.

لقد أيدنا القرار لأننا نوافق على الاستنتاجات التي نص عليها تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. لقد ساهمت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في التطور المؤسسي الذي حققته قوة الشرطة وفي إصلاح تلك القوة، كما ساعدت في وضع أسس تطوير جهاز شرطة مستقل وفني في هايتي. وفضلا عن ذلك، فإن عمل ممثل الأمين العام في هايتي قدم الوجود السياسي الذي يحتاج إليه المجتمع الدولي للقيام على نحو متسق وفعال برصد الجهود الهايتية. وهذه الإنجازات التي حققتها بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي تجعل بمستطاعنا أن نتحرك اليوم، بناء على طلب الرئيس بريفال، نحو آلية مرنة ملائمة لاحتياجات هايتي ذات الأولوية.

وبعثة الدعم المدنية الدولية المستقبلية في هايتي، والتي تنظر فيها الجمعية العامة الآن سوف تستكمل عملية الانتقال الحالية من وجود حفظ سلام عسكري إلى وجود شرطة مدنية تتطور إلى برنامج تعاون على الأجل الطويل. ولقد صُممت بعثة الدعم المدنية الدولية لتقدم نطاقا أوسع من الدعم مستهدفا ومتسقا على نحو أفضل لهايتي مع تقليل عدد الموظفين وتخفيض التكلفة الإجمالية للبعثة.

لقد انصب تركيز هايتي وأصدقاء الأمين العام لهايتي الذين أعدوا مشروع قرار الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، على الفترة الصعبة التي تعقب انتقال بعثة لحفظ السلام. وهم يفهمون بأن المهمة

العملية لتنظيم وإنشاء بعثة الدعم المدنية الدولية في هايتي تتطلب قدرا كبيرا من العناية والوقت. ولهذا السبب تصبح فترة الانتقال، التي أقرها المجلس لتوه بقراره استمرار بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، فترة جوهرية إذا أريد تنظيم بعثة الدعم المدنية الدولية في هايتي، ووزعها، واستخدامها لكامل إمكاناتها.

وسوف تكون بعثة الدعم المدنية الدولية في هايتي بعثة جديدة، تختلف اختلافا جوهريا عن بعثة لحفظ السلام، إن اختيار الخبراء الذين سوف يشكلون البعثة سيكون عنصرا رئيسيا في نجاحها. وسوف تستغرق عملية توظيفهم بعض الوقت، شأنها شأن تنسيق أنشطة بعثة الدعم المدنية الدولية في هايتي مع البرامج المتعددة الأطراف والثنائية القائمة حاليا في هايتي، من قبيل البرنامج الكندي لدعم الشرطة ونظام القضاء. ونحن في المقام الأول لا بد أن نضمن ألا تكون بعثة الدعم المدنية الدولية في هايتي تدبيرا وقتيا لسد ثغرة، ولكن أداة لتوطيد إنجازات أعمال الأمم المتحدة وإقامة العناصر الضرورية لدعم طويل الأجل لهايتي.

(تكلم بالانكليزية)

وتقع على شعب وحكومة هايتي المسؤولية النهائية عن التعمير وصيانة بيئة سياسية آمنة ومستقرة في بلدهم. وفي هذا الصدد، فإن الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ ستكون معلما هاما. وبما أن تلك الانتخابات عامل جوهري للتطور الديمقراطي في هايتي، فمن الضروري أن تُجرى الانتخابات على النحو الوارد في التقويم الانتخابي، وفي ظل بيئة آمنة، بغية ضمان الاستقرار السياسي الذي يتوق إليه الهايتيون.

أخيرا، إن قرارنا باستمرار بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي بغية تكوين بعثة الدعم المدنية الدولية في هايتي يستند على رغبة لدعم إرادة الشعب الهايتي لتعزيز تنميته. إن ضمان أن تتم عملية الانتقال بصورة سلمية وسلسة هو أيضا مسؤولية مجلس الأمن، ونأمل بإخلاص أن يمثل قرار اليوم ظهور روح التعاون بين المجلس والجمعية العامة في إنجاح هذه القضية المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.